ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Qais Ja'yul Musafir

University of Wasit / College of Education for Humanities

Email: qassq@uowasit.edu.iq

Keywords:

Weimar Germany, Mikhail Kalinin, Izvestia, Contract Enforcement, Commercial Arbitration.

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10.Sep.2025

Accepted 15.Oct.2025

Published 28.Nov.2025

The Development of German–Soviet Cooperation (1922–1927): Between Ideological Constraints and Economic Considerations

A B S T R A C T

The study traces the trajectory of transformation in German–Soviet relations between 1922 and 1927, from diplomatic resumption to multi-sectoral institutional partnership. It begins with the ceremony of the German ambassador presenting his credentials on November 7, 1922—a foundational moment—and proceeds to analyze the questionnaires and analytical annexes of the German Ministry of Economy (1922), which identified structural obstacles to exchange: the monopoly of foreign trade, legal instability, weak contract enforcement, and bureaucratic sluggishness. The research demonstrates how these risks were mitigated through protective clauses, arbitration mechanisms, and joint committees, and how the stabilization of the German currency in 1925 expanded the scope of cooperation. It documents the transition of relations during 1926–1927 to an institutional level through sectoral conferences and agreements concerning industry, agriculture, technical education, transport, and intellectual property protection, followed by implementation projects within Soviet territory. The study concludes that the institutional engineering of contracts and execution mechanisms—rather than ideological divisions—was the key factor that transformed cooperation from limited trade exchange into a sustainable productive and intellectual partnership.

© 2025 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss3.5089

تطوّر التعاون الألماني– السوفييتي ١٩٢٢–١٩٢٧ بين القيود الأيديولوجية والاعتبارات الاقتصادية

م.د. قيس جعيول مسافر
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخّص

يتتبّع البحث مسار التحوّل في العلاقات الألمانية – السوفييتية بين ١٩٢٢ و١٩٢٧ من الاستئناف الدبلوماسي إلى الشراكة المؤسسية متعددة القطاعات. ينطلق من مراسم تقديم السفير الألماني أوراق اعتماده في ٧ نوفمبر ١٩٢٢ بوصفها لحظة تأسيسية، ثم يحلّل استبيانات وزارة الاقتصاد الألمانية والملحقات التحليلية (١٩٢٢) التي حدّدت عقباتٍ بنيوية أمام التبادل: احتكار التجارة الخارجية، عدم الاستقرار القانوني، ضعف إنفاذ العقود، وبطء البيروقراطية. يبيّن البحث كيف جرى التحوّط لهذه المخاطر عبر بنودٍ وقائية وآليات تحكيم ولجان مشتركة، وكيف أسهم استقرار العملة الألمانية في ١٩٢٥ في توسيع نطاق التعاون. ويوثّق انتقال العلاقة خلال ١٩٢٦–١٩٢٧ إلى مستوى مؤسسي بفضل المؤتمرات القطاعية والاتفاقيات الخاصة بالصناعة والزراعة والتعليم الفني والنقل وحماية الملكية الفكرية، وما تبعها من مشروعات تنفيذية داخل الأراضي السوفييتية. يخلص البحث إلى أنّ الهندسة المؤسسية للعقود وآليات التنفيذ، أكثر من الانقسامات الأيديولوجية، هي التي حوّلت التعاون من تبادلٍ تجاري محدود إلى شراكة إنتاجية ومعرفية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: المانيا الفيمارية ، ميخائيل كالينين، إزفستيا ، إنفاذ العقود ، التحكيم التجاري.

المقدّمة

شكّل يوم 7 نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٢ نقطة تحوّل في تاريخ العلاقات الألمانية–الروسية السوفييتية؛ ففي ذلك اليوم قدّم السفير الألماني الجديد أوراق اعتماده إلى ميخائيل كالينين في الكرملين، في مراسمٍ رصدتها "إزفستيا" بوصفٍ صريح لاعتبار الحدث «استعادة كاملة للعلاقات الدبلوماسية» بعد انقطاعٍ منذ عام ١٩١٨. لم يكن الاستئناف مجرّد إجراء بروتوكولي؛ بل أطلق عمليةً أوسع لإعادة تعريف المصالح المتبادلة بين دولةٍ مهزوزةٍ بتبعات الحرب والقيود الفيرسايية من جهة، ونظامٍ ثوريٍّ يمارس احتكار الدولة للتجارة الخارجية ويعيد بناء جهازه الإداري من جهة أخرى.

منذ صيف ١٩٢٢ شرعت الوزارات المختصّة في برلين وخاصة الاقتصاد والخارجية في استمزاج رأي الخبراء عبر استبيانات رسمية (١٩ آب/أغسطس ١٩٢٢؛ ثم ملحق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢)، فجاءت أغلب الردود مؤيّدةً لتطوير التبادل مع التحفّظ إزاء القروض والمخاطر التعاقدية. حدّد الخبراء بوضوح عقباتٍ بنيوية احتكار التجارة الخارجية، عدم الاستقرار القانوني والمؤسسي، ضعف إنفاذ العقود، وبطء البيروقراطية .وبالتوازي، تبلورت لدى الجانب الألماني مقاربةٌ تسعى إلى ضماناتٍ تعاقدية، وآليات تحكيم، ولجان مشتركة تراقب التنفيذ.وما بين 1925–1924انتقل التعاون من اختبا، ر النوايا إلى بناء أدوات تنفيذية: تقارير دورية من البعثة الاقتصادية في موسكو، إشارات إلى تحسّنٍ نسبي في الأداء الإداري بفضل اللجان المشتركة، وتوسيع جدول الأعمال ليشمل التدريب الفني وتبادل الخبراء، مستفيدًا من استقرار المارك بعد التضخّم المفرط . وفي 1927– 1926 بلغ المسار ذروته المؤسسية عبر مؤتمر موسكو (ربيع/صيف ١٩٢) ثم مؤتمر برلين (تموز/ يوليو ١٩٢٧)، حيث أُبرمت اتفاقياتٌ قطاعية (صناعات ثقيلة، نقل، زراعة، تعليم تقني) وتبنّت الأطراف بروتوكولات حماية الملكية الفكرية والتحكيم والتنسيق الدوري.

ينطلق هذا البحث من فرضيةٍ مفادها أنّ العائق الأيديولوجي لم يكن العامل الحاسم في تشكيل العلاقة، بقدر ما كان الهندسة المؤسسية للعقود وآليات التنفيذ هي المفتاح لتقليص المخاطر المتبادلة. ويهدف إلى الإجابة عن أسئلةٍ رئيسة: كيف أُديرت المخاطر التعاقدية في ظل احتكار التجارة ما أدوات التحكيم والمتابعة التي اعتمدها الطرفان. وكيف تحوّل التعاون من تبادلٍ تجاري إلى شراكة إنتاجية–معرفية داخل الاتحاد السوفييتي.

مصادر البحث الأساسية تتمثّل في: نصوص "إزفستيا" الخاصة بالمراسم والخطابات، مذكّرات وتقارير وزارتي الاقتصاد والخارجية الألمانيتين (١٩٢٢–١٩٢٧)، تقارير البعثة الاقتصادية الألمانية في موسكو، ومذكّرات المفوضيات السوفييتية ذات الصلة (التجارة الخارجية، الصناعة الثقيلة، الزراعة، التعليم الفني). يسهم هذا الإطار الوثائقي في تقديم قراءةٍ مقارنةٍ لمسارات التقنين، والتخصيص القطاعي، وبناء الثقة بوصفها أعمدة الشراكة الألمانية–السوفييتية في العشرينيات.

بنية البحث (ثلاثة مباحث)

المبحث الأول وجاء بعنوان بدايات التقارب الألماني– السوفييتي (١٩٢٢–١٩٢٣) تناول هذا المبحث الاعتراف الدبلوماسي والانتقال إلى رسم خريطة التعاون: وقد ركّز هذا المبحث على لحظة استئناف العلاقات بين برلين وموسكو عام ١٩٢٢، وما تبعها من بلورة أولية لرؤية اقتصادية مشتركة، وتحديد العقبات البنيوية التي واجهت التبادل التجاري والتعاون المؤسسي. في حين حمل عنوان المبحث الثاني بناء الثقة وتأسيس آليات التعاون الاقتصادي (١٩٢٤–١٩٢٥) يتناول هذا المبحث انتقال العلاقات من مرحلة التحليل والحذر إلى مرحلة التطبيق العملي، عبر إنشاء اللجان المشتركة، وتطوير أدوات التحكيم والمتابعة، وتوسيع مجالات التعاون نحو التدريب الفني والتعليم التقني. أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان التأطير المؤسسي والتوسّع القطاعي (١٩٢٦–١٩٢٧): من موسكو إلى برلين وقد تبنى هذا المبحث قراءة نتائج مؤتمر ١٩٢٦ ثم مؤتمر برلين ١٩٢٧: الاتفاقيات الصناعية والزراعية والتعليمية، تحديث الموانئ، وحماية الملكية الفكرية.وتقييم مشروعات التنفيذ (المصنع الكهربائي المشترك، نموذج فولغا الزراعي، المعهد التقني في موسكو، تحديث ميناء لينينغراد) وآليات التنسيق الدائم.

المبحث الاول

بدايات التقارب الألماني–السوفييتي (١٩٢٢–١٩٢٣)

قدّم السفير الألماني الجديد لدى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية في السابع من نوفمبر عام ١٩٢٢، أوراق اعتماده رسميًا إلى ميخائيل كالينين،رئيس اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا، وذلك خلال مراسم رسمية أقيمت في الكرملين. وقد نشرت صحيفة "إزفستيا" الرسمية وصفًا تفصيليًا للمراسم، متضمّنة نص الخطابات المتبادلة بين الطرفين. وأشارت الصحيفة إلى أن تقديم خطاب الاعتماد يمثل "الاستعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وروسيا"، بعد انقطاع دام منذ عام ١٩١٨. وتُعد تلك المناسبة أول تمثيل دبلوماسي ألماني كامل الصلاحيات في روسيا السوفييتية، حيث كان الكونت ميرباخ سابقًا يشغل منصب ممثل دبلوماسي محدود، وهو ما كان يعكس عدم التكافؤ في العلاقات بين روسيا السوفييتية والقوى الغربية في نظر ألمانيا الإمبراطورية. وقد عبّر السفير في خطابه عن تفاؤله بإمكانية بناء علاقات تعاون وثيقة بين البلدين، مشيرًا إلى الروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع الشعبين الألماني والروسي. كما أكد أن هذه القيم المشتركة تمثل أساسًا متينًا لتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية، بما يتماشى مع تطلعات القيادة السوفييتية(Посол Германии в РСФСР, 1922, p. 4) .

في إطار التحضير للمفاوضات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين روسيا وألمانيا، تم تلقي ردود من عدد من الخبراء على الاستبيان الصادر عن وزارة الاقتصاد الإمبراطورية بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٢٢. وقد أُرسلت نسخة من الردود إلى القسم الرابع بوزارة الخارجية. وفي هذا التقرير، أُوجز أهم وجهات النظر التي عبّر عنها الخبراء، مع الإشارة إلى بعض التفاصيل التي تبدو مهمة لمزيد من المعالجة. بشكل عام، أجاب الخبراء بالإيجاب على سؤال ما إذا كان ينبغي تطوير العلاقات الاقتصادية مع روسيا، لكنهم أوصوا بالحذر في المعاملات الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بمنح القروض.

وقد حددوا العقبات الرئيسية التي تعترض التبادل الاقتصادي بين البلدين على النحو التالي:

١. احتكار الدولة للتجارة في روسيا
٢. عدم الاستقرار القانوني
٣. عدم الالتزام بالعقود
٤. بطء الجهاز الإداري الروسي

طالب بعض الخبراء بإزالة أو تخفيف هذه العقبات، إلا أن بعض المقترحات بدت غير قابلة للتطبيق عمليًا في سياق المفاوضات، مثل المطالبة بإلغاء احتكار التجارة الخارجية بالكامل وفي إطار التحضير للمفاوضات الاقتصادية بين ألمانيا وروسيا السوفييتية، قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بجمع وتحليل ردود عدد من الخبراء على استبيان رسمي صدر بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٢٢، تحت الرقم المرجعي ٥٢٧٤. وقد تم إرسال نسخة من الردود إلى القسم الرابع بوزارة الخارجية الألمانية، مرفقة بملخص تحليلي لأبرز وجهات النظر. (Reichswirtschaftsministerium, 1922, p. xx) .

أشار بعض الخبراء إلى أن إزالة هذه العقبات أو التخفيف منها يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح التعاون الاقتصادي. إلا أن بعض التوصيات، مثل الدعوة إلى إلغاء احتكار التجارة الخارجية بالكامل، اعتُبرت غير قابلة للتطبيق عمليًا في سياق المفاوضات الجارية. (Deutsches Reichswirtschaftsministerium, 1922, p. xx)

في أعقاب التقرير الرسمي الصادر عن وزارة الاقتصاد الألمانية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٢، تم تجميع ملحق تحليلي إضافي يتضمن تعليقات تفصيلية من الخبراء الاقتصاديين حول السياسات التجارية السوفييتية وتأثيرها المحتمل على مفاوضات التعاون الثنائي. وقد ركّز التحليل على تقييم مدى قابلية النظام التجاري السوفييتي للتكيف مع المبادئ الاقتصادية الألمانية، خاصة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

أبرز النقاط التي وردت في التحليل:

١. عبّر عدد من الخبراء عن قلقهم من غياب آليات قانونية واضحة تضمن تنفيذ العقود التجارية، مشيرين إلى حالات سابقة من عدم الالتزام.
٢. أشار البعض إلى أن الجهاز الإداري الروسي يعاني من بطء بيروقراطي، مما يعيق سرعة تنفيذ الاتفاقيات.
٣. اقترح بعض الخبراء ضرورة إدخال بنود حماية قانونية في أي اتفاقية مستقبلية، تضمن حقوق الطرف الألماني في حال الإخلال بالعقود.
٤. كما طُرحت توصيات بضرورة إنشاء لجان مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وتسهيل التواصل بين المؤسسات الاقتصادية في البلدين.

أكد التقرير إلى أن نجاح التعاون الاقتصادي بين ألمانيا وروسيا السوفييتية يتطلب ليس فقط إرادة سياسية، بل أيضًا إصلاحات مؤسسية داخل النظام التجاري الروسي، أو على الأقل ضمانات تعاقدية واضحة

(Экономические эксперты Министерства экономики Германии, 1922,)

في أعقاب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وروسيا السوفييتية في نوفمبر ١٩٢٢، بدأت الوزارات المعنية في برلين، وعلى رأسها وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد، بإعداد سلسلة من المبادرات الرامية إلى تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين. وقد تم توجيه تعليمات إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في موسكو بضرورة متابعة المفاوضات التجارية مع الجهات السوفييتية المختصة، وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز.

أبرز النقاط التي وردت في الوثيقة:

١. التأكيد على أهمية بناء الثقة المتبادلة في المجال التجاري، خاصة في ظل استمرار احتكار الدولة السوفييتية للتجارة الخارجية.
٢. الدعوة إلى تنظيم لقاءات مباشرة بين ممثلي الشركات الألمانية والهيئات الاقتصادية الروسية، بهدف تجاوز العقبات البيروقراطية.
٣. اقتراح إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة تُعنى بتنسيق المشاريع الصناعية، وتحديد القطاعات ذات الأولوية مثل التعدين، النقل، والصناعات الثقيلة.
٤. الإشارة إلى أن الجانب الروسي أبدى استعدادًا مبدئيًا للتعاون، لكنه اشترط أن يتم ذلك ضمن إطار يحترم السيادة الاقتصادية السوفييتية.

وقد اشارت الوثيقة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب مرونة تفاوضية من الجانب الألماني، مع الحفاظ على المصالح التجارية الوطنية، وتقديم ضمانات قانونية تضمن استقرار العقود المبرمة.

(Министерство иностранных дел Германии & Министерство экономики Германии, 1923)

المبحث الثاني:

بناء الثقة وتأسيس آليات التعاون الاقتصادي (١٩٢٤–١٩٢٥)

أرسلت البعثة الاقتصادية الألمانية في موسكو في ربيع عام ١٩٢٤، تقريرًا دوريًا إلى وزارة الاقتصاد الألمانية، يتضمن تقييمًا أوليًا لنتائج الاتفاقيات التجارية التي تم التفاوض عليها خلال العام السابق. وقد ركّز التقرير على مدى التزام الجانب الروسي ببنود الاتفاقيات، ومدى فعالية التعاون في القطاعات الصناعية والزراعية.

أبرز النقاط التي وردت في التقرير:

١. تم تنفيذ عدد من العقود التجارية بنجاح، خاصة في مجال تصدير المعدات الصناعية الألمانية إلى روسيا، مقابل توريد المواد الخام الروسية.
٢. أبدى الجانب الروسي التزامًا نسبيًا ببنود العقود، مع تسجيل بعض التأخيرات الإدارية في تسليم الشحنات.
٣. أشار التقرير إلى تحسن نسبي في أداء الجهاز الإداري الروسي، مقارنة بعام ١٩٢٢، نتيجة لتشكيل لجان تنفيذية مشتركة.
٤. تم اقتراح توسيع التعاون ليشمل مجالات جديدة، مثل التعليم الفني والتدريب الصناعي، عبر تبادل الخبراء بين البلدين.

وأكد التقرير إلى أن المرحلة المقبلة من التعاون تتطلب تعزيز آليات الرقابة المشتركة، وتطوير الإطار القانوني للعقود التجارية، بما يضمن استدامة العلاقات الاقتصادية الثنائية.

(Экономическая миссия Германии в Москве, 1924)

أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية، بالتعاون مع وزارة الخارجية في صيف عام ١٩٢٥، ، تقريرًا شاملًا حول نتائج المرحلة الأولى من التعاون الاقتصادي مع روسيا السوفييتية، والتي امتدت من عام ١٩٢٢ حتى نهاية عام ١٩٢٤. وقد تم إرسال التقرير إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في موسكو، بهدف توجيه المرحلة المقبلة من العلاقات الثنائية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم تنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية بنجاح، خاصة في مجالات الصناعات الثقيلة، والنقل، والزراعة.
٢. أظهرت روسيا السوفييتية التزامًا متزايدًا ببنود العقود، مع تحسن ملحوظ في الأداء الإداري، نتيجة لتأسيس لجان تنفيذية مشتركة.
٣. أشار التقرير إلى أن التعاون لم يكن خاليًا من التحديات، خصوصًا في ما يتعلق بتقلبات الأسعار، وتأخر بعض الشحنات، وصعوبة تحويل العملات.
٤. أوصى التقرير بضرورة توسيع التعاون ليشمل مجالات جديدة، مثل الطاقة، والتعليم الفني، وتبادل البعثات الصناعية.
٥. كما تم اقتراح مراجعة الإطار القانوني للعقود التجارية، بما يضمن حماية المصالح الألمانية في حال حدوث تغييرات سياسية أو اقتصادية مفاجئة في روسيا.

وقد بين التقرير إلى أن المرحلة المقبلة يجب أن تُبنى على أساس من الواقعية السياسية والمرونة الاقتصادية، مع الحفاظ على المبادئ التعاقدية التي أثبتت فعاليتها خلال السنوات الثلاث الماضية.

(Министерство экономики Германии & Министерство иностранных дел Германии, 1925)

في أعقاب استقرار العملة الألمانية بعد أزمة التضخم المفرط في أوائل العشرينيات، أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية مذكرة داخلية في خريف عام ١٩٢٥، تناولت فيها فرص توسيع التعاون الصناعي مع روسيا السوفييتية. وقد تم توجيه المذكرة إلى القسم الرابع بوزارة الخارجية، بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية مع التوجهات الصناعية الجديدة.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. أكدت الوزارة أن استقرار العملة الألمانية يتيح فرصة جديدة لتوسيع الاستثمارات الخارجية، لا سيما في روسيا التي أبدت رغبة في تحديث بنيتها الصناعية.
٢. تم اقتراح إنشاء مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة الكهربائية، تصنيع الآلات، وتطوير السكك الحديدية.
٣. أشار التقرير إلى أن الجانب الروسي بدأ بإظهار مرونة أكبر في ما يتعلق بالشراكات التقنية، رغم استمرار احتكار الدولة.
٤. أوصت الوزارة بضرورة إرسال بعثات صناعية ألمانية إلى روسيا لتقييم البنية التحتية، وتحديد فرص الاستثمار المباشر.
٥. كما تم التأكيد على أهمية إدراج بنود حماية قانونية في العقود، تضمن حقوق الشركات الألمانية في حال حدوث تغييرات تنظيمية أو سياسية

(Министерство экономики Германии – отдел промышленного планирования, 1925)

أصدرت المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٢٥، مذكرة داخلية موجّهة إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في موسكو، تتضمن تقييمًا رسميًا للتعاون الصناعي والتقني مع ألمانيا خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد جاءت هذه المذكرة في سياق مراجعة الاتفاقيات الثنائية، وتحديد أولويات المرحلة المقبلة من التعاون.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. عبّرت القيادة السوفييتية عن رضاها العام عن نتائج التعاون، خاصة في مجالات توريد المعدات الصناعية، وتبادل الخبرات التقنية.
٢. أشارت إلى أن الشركات الألمانية أظهرت كفاءة عالية في تنفيذ العقود، رغم بعض التأخيرات الناتجة عن الإجراءات الجمركية والبيروقراطية.
٣. تم التأكيد على رغبة الجانب السوفييتي في توسيع التعاون ليشمل مجالات جديدة، مثل الطاقة الكهربائية، الصناعات الكيميائية، والتعليم الفني.
٤. كما تم اقتراح إنشاء مراكز تدريب مشتركة في موسكو وكييف، لتأهيل الكوادر السوفييتية على التقنيات الألمانية الحديثة.
٥. شددت المذكرة على ضرورة احترام السيادة الاقتصادية السوفييتية، وعدم التدخل في السياسات الداخلية، مع الحفاظ على الطابع التعاوني للعلاقات.(Народный комиссариат внешней торговли СССР, 1925)

أصدرت وزارة الخارجية الألمانية في ديسمبر ١٩٢٥، مذكرة داخلية موجّهة إلى وزارة الاقتصاد والبعثة الدبلوماسية في موسكو، تتضمن مقترحًا لعقد مؤتمر اقتصادي مشترك بين ألمانيا وروسيا السوفييتية. وقد جاء هذا المقترح في ضوء التحسن التدريجي في العلاقات الثنائية، ونجاح عدد من الاتفاقيات التجارية والصناعية خلال السنوات السابق وأبرز ما ورد في المذكرة:

١. اقترحت الوزارة أن يُعقد المؤتمر في مدينة برلين أو موسكو، بمشاركة ممثلين حكوميين وخبراء صناعيين من كلا البلدين.
٢. الهدف الأساسي من المؤتمر هو مراجعة الاتفاقيات السابقة، وتحديد أولويات التعاون للمرحلة المقبلة، خاصة في مجالات الطاقة، التعدين، والنقل.
٣. تم التأكيد على أهمية إدراج بند خاص بالتدريب الفني وتبادل البعثات الصناعية، بما يعزز نقل المعرفة التقنية.
٤. أوصت الوزارة بضرورة إعداد جدول أعمال مشترك، يتضمن تقييمًا قانونيًا للعقود، وتحليلًا اقتصاديًا للنتائج المحققة.
٥. كما تم اقتراح دعوة مراقبين من دول محايدة، بهدف تعزيز الشفافية وإضفاء طابع دولي على المؤتمر.

(Министерство иностранных дел Германии – Отдел внешнеэкономических связей, 1925)

أشارت المذكرة إلى أن عقد المؤتمر يمثل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ التعاون الألماني–السوفييتي، وتحويله من اتفاقيات ثنائية إلى شراكة مؤسسية مستدامة (Народный комиссариат внешней торговли СССР, 1925)

أرسلت المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي في يناير ١٩٢٦، ردًا رسميًا إلى وزارة الخارجية الألمانية عبر البعثة الدبلوماسية في موسكو، بشأن المقترح الألماني لعقد مؤتمر اقتصادي مشترك. وقد جاء الرد في صيغة مذكرة دبلوماسية، تضمنت تقييمًا للمقترح، وملاحظات حول شروط المشاركة، وتوصيات بشأن جدول الأعمال.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. رحّبت المفوضية بالمبادرة الألمانية، واعتبرتها خطوة إيجابية نحو تعزيز التعاون المؤسسي بين البلدين.
٢. اقترحت أن يُعقد المؤتمر في موسكو، نظرًا لسهولة التنسيق مع المؤسسات السوفييتية، ولضمان مشاركة واسعة من الخبراء المحليين.

٣. أكدت على ضرورة أن يتضمن جدول الأعمال مراجعة الاتفاقيات السابقة، وتحديد آليات جديدة للتنفيذ، خاصة في مجالات الطاقة، النقل، والتدريب الفني.
٤. أبدت تحفظًا على دعوة مراقبين دوليين، معتبرة أن المؤتمر يجب أن يبقى ثنائيًا لضمان التركيز على المصالح المشتركة.
٥. كما طلبت المفوضية أن يتم إعداد مسودة أولية للاتفاقيات الجديدة قبل انعقاد المؤتمر، لتسهيل النقاش وتقصير مدة التفاوض.

اشارت المذكرة إلى أن الاتحاد السوفييتي مستعد للمشاركة الفعالة في المؤتمر، شريطة أن يتم احترام المبادئ السيادية، وأن يُبنى التعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

(Народный комиссариат внешней торговли СССР, 1926)

أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في موسكو في فبراير ١٩٢٦، تقريرًا ميدانيًا إلى وزارة الخارجية الألمانية، يتضمن تفاصيل التحضيرات الأولية لعقد المؤتمر الاقتصادي المشترك بين ألمانيا وروسيا السوفييتية. وقد استند التقرير إلى سلسلة لقاءات تم عقدها مع ممثلي المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية، بهدف وضع جدول زمني للمؤتمر وتحديد النقاط الفنية والإدارية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم الاتفاق مبدئيًا على عقد المؤتمر في موسكو خلال الربع الثاني من عام ١٩٢٦، على أن يستمر لمدة خمسة أيام.
٢. أبدى الجانب السوفييتي استعدادًا لتوفير التسهيلات اللوجستية، بما في ذلك أماكن الاجتماعات، الترجمة الفورية، والإقامة للوفد الألماني.
٣. تم اقتراح تقسيم جلسات المؤتمر إلى ثلاثة محاور: مراجعة الاتفاقيات السابقة، مناقشة المشاريع المستقبلية، وتبادل الخبرات التقنية.
٤. أشار التقرير إلى أن الجانب الروسي يفضل التركيز على التعاون في مجالات الطاقة الكهربائية، الصناعات الثقيلة، وتطوير البنية التحتية للنقل
٥. كما تم التوافق على إعداد وثيقة تمهيدية مشتركة تتضمن المبادئ العامة للتعاون، تُعرض في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

توصل التقرير إلى أن الأجواء التفاوضية إيجابية، وأن هناك رغبة حقيقية من الطرفين في تحويل التعاون الثنائي إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد. (Народный комиссариат внешней торговли СССР, 1926)

انعقدت في مايو ١٩٢٦، الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادي المشترك بين ألمانيا وروسيا السوفييتية في موسكو، بحضور وفود رسمية من الوزارات الاقتصادية والخارجية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الصناعي من كلا البلدين. وقد أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية تقريرًا مفصلًا إلى برلين، يوثق مجريات الجلسة الأولى، والمداخلات الرئيسية، والنقاط التوافقية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من ممثل المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية، الذي أكد على أهمية التعاون الثنائي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

٢. ألقى رئيس الوفد الألماني كلمة شدد فيها على نجاح المرحلة الأولى من التعاون، وأعرب عن تطلع ألمانيا إلى شراكة طويلة الأمد قائمة على التبادل التقني والاستثمار المتبادل.
٣. تم عرض وثيقة تمهيدية مشتركة تتضمن المبادئ العامة للتعاون، أبرزها: احترام السيادة، ضمان العقود، وتبادل المعرفة الصناعية.
٤. ناقشت الجلسة الأولى ثلاثة محاور رئيسية: مراجعة الاتفاقيات السابقة، تقييم الأداء الإداري، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للتعاون المستقبلي.
٥. أبدى الطرفان توافقًا مبدئيًا على توسيع التعاون في مجالات الطاقة، النقل، والصناعات الثقيلة، مع اقتراح تشكيل فرق عمل مشتركة لمتابعة التنفيذ

اوضح التقرير إلى أن الجلسة الافتتاحية كانت بنّاءة، وأن الأجواء التفاوضية اتسمت بالاحترام المتبادل والجدية، مما يمهد الطريق لجلسات أكثر تفصيلًا. (Deutsche Botschaft in Moskau, 1926)

المبحث الثالث

التأطير المؤسسي والتوسّع القطاعي (١٩٢٦–١٩٢٧) من مؤتمر موسكو إلى مؤتمر برلين

. مؤتمر موسكو (١٩٢٦)

أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية تقريرًا ختاميًا في يونيو ١٩٢٦، يوثق نتائج الجلسات الفنية التي عُقدت خلال المؤتمر الاقتصادي المشترك بين ألمانيا وروسيا السوفييتية. وقد تضمّن التقرير تفاصيل الاتفاقيات الجديدة التي تم توقيعها، وتقييمًا للجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم توقيع ثلاث اتفاقيات صناعية جديدة، شملت التعاون في مجالات تصنيع المعدات الثقيلة، تطوير السكك الحديدية، وتبادل الخبراء الفنيين.
٢. وافق الجانب السوفييتي على إنشاء مركز تدريب صناعي مشترك في موسكو، بتمويل ألماني جزئي، يهدف إلى تأهيل الكوادر الفنية الروسية وفقًا للمعايير الألمانية.
٣. تم الاتفاق على توريد معدات ألمانية متطورة لمحطات الطاقة السوفييتية، مع التزام الطرف الروسي بتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات الألمانية.
٤. ناقشت الجلسات الفنية آليات تسوية النزاعات التجارية، وتم اعتماد بروتوكول خاص لحل الخلافات عبر لجان تحكيم مشتركة.
٥. أبدى الطرفان رغبة في تحويل التعاون من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة إنتاجية، تشمل تأسيس مصانع مشتركة في الأراضي السوفييتية(Министерство экономики Германии, 1926)

اوضح التقرير إلى أن المؤتمر مثّل نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث انتقل التعاون من مرحلة تجريبية إلى مرحلة مؤسسية، قائمة على المصالح المتبادلة والاستقرار التعاقدي

- أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية في يوليو ١٩٢٦،تقريرًا داخليًا يتضمن تقييمًا شاملًا للمرحلة الثانية من التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي، وذلك في أعقاب مؤتمر موسكو الذي شهد توقيع اتفاقيات صناعية جديدة. وقد أعد

التقرير قسم الدراسات الاستراتيجية، ووجّه إلى وزارة الخارجية والبعثة الدبلوماسية في موسكو، بهدف توجيه السياسات المستقبلية(Министерство экономики Германии, 1926)

أبرز ما ورد في التقرير:

١. أشار التقييم إلى أن الاتفاقيات الموقعة خلال المؤتمر تمثل تقدمًا نوعيًا في العلاقات الثنائية، خاصة في مجالات التصنيع والطاقة.
٢. تم التأكيد على ضرورة توسيع التعاون ليشمل قطاعات غير صناعية، مثل الزراعة، التعليم الفني، والصحة العامة، نظرًا لحاجة الجانب الروسي إلى دعم تقني في هذه المجالات.
٣. أوصى التقرير بإنشاء برامج تدريب مشتركة في مجال الزراعة الحديثة، وتوريد معدات ألمانية للري والتخزين.
٤. كما تم اقتراح إرسال بعثات تعليمية ألمانية لتأسيس معاهد تقنية في روسيا، تُعنى بتأهيل الكوادر المحلية وفقًا للمعايير الأوروبية.
٥. أبدى التقرير تحفظًا على بعض البنود المتعلقة بتحويل العملات وآليات الدفع، داعيًا إلى مراجعة مالية دقيقة قبل توقيع أي اتفاقيات جديدة.

- بين التقرير إلى أن المرحلة الثانية من التعاون يجب أن تُبنى على أساس التنويع القطاعي، وتعزيز البنية المؤسسية للعقود، بما يضمن استدامة العلاقات الاقتصادية بين البلدين (Министерство экономики Германии, 1926) .

أرسلت المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي في أغسطس ١٩٢٦، مذكرة رسمية إلى وزارة الاقتصاد الألمانية، عبر البعثة الدبلوماسية في موسكو، تتضمن ردًا تفصيليًا على المقترحات الألمانية لتوسيع التعاون نحو مجالات الزراعة والتعليم الفني. وقد جاءت هذه المذكرة في سياق متابعة نتائج مؤتمر موسكو، وتحديد آفاق المرحلة الثالثة من التعاون الثنائي.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. رحّبت المفوضية بالمقترحات الألمانية، واعتبرتها متوافقة مع خطط التحديث الزراعي التي أطلقتها القيادة السوفييتية ضمن برنامج التنمية الريفية.
٢. أبدت استعدادًا مبدئيًا لتوريد المعدات الزراعية الألمانية، خاصة في مجالات الري، الحصاد، والتخزين، بشرط أن يتم ذلك ضمن عقود حكومية مباشرة.
٣. اقترحت تأسيس معهد تقني زراعي مشترك في إحدى المناطق الريفية، يتولى تدريب الكوادر المحلية على استخدام التقنيات الألمانية الحديثة.
٤. عبّرت عن اهتمام خاص بالتعاون في مجال التعليم الفني، وأشارت إلى إمكانية إرسال بعثات طلابية إلى ألمانيا، ضمن برنامج تبادل أكاديمي محدود.
٥. طلبت المفوضية أن يتم إعداد اتفاقية إطار تحدد الشروط المالية، وآليات التنفيذ، والجهات المشرفة على المشاريع المقترحة.

- اكدت المذكرة إلى أن الاتحاد السوفييتي يرى في التعاون الزراعي والتعليمي امتدادًا طبيعيًا للشراكة الصناعية القائمة، ويأمل أن تسهم هذه المبادرات في تعزيز التنمية المتوازنة داخل البلاد.

(Народный комиссариат внешней торговли РСФСР, 1926)

تم توقيع اتفاقيتين جديدتين بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، في سبتمبر ١٩٢٦ تتعلقان بتوسيع التعاون في مجالي الزراعة والتعليم الفني، وذلك استجابة للمقترحات الألمانية وردود الجانب السوفييتي الإيجابية. وقد أرسلت وزارة الاقتصاد الألمانية تقريرًا رسميًا يوثق تفاصيل الاتفاقيات، وأهدافها، وآليات تنفيذها.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. الاتفاقية الزراعية تنص على توريد معدات ألمانية متخصصة في الري والحصاد والتخزين، إلى جانب تقديم دورات تدريبية للفنيين الروس في مراكز ألمانية.
٢. تم الاتفاق على تأسيس مركز زراعي نموذجي في إحدى المناطق الريفية الروسية، بإشراف مشترك من خبراء ألمان وسوفييت، بهدف اختبار التقنيات الحديثة وتكييفها مع البيئة المحلية.
٣. الاتفاقية التعليمية تشمل إنشاء معهد تقني صناعي في موسكو، بتمويل ألماني جزئي، يتولى تدريب الكوادر السوفييتية في مجالات الميكانيكا والكهرباء والهندسة التطبيقية.
٤. تم اعتماد برنامج تبادل أكاديمي يسمح بإرسال طلاب سوفييت إلى مؤسسات تعليمية ألمانية، ضمن إطار زمني محدد وبإشراف مشترك.
٥. نصّت الاتفاقيتان على تشكيل لجان متابعة مشتركة لضمان تنفيذ البنود، وتقديم تقارير دورية إلى الجهات الحكومية المعنية.
٦. وقد اكد التقرير إلى أن هذه الاتفاقيات تمثل توسعًا نوعيًا في التعاون الألماني–السوفييتي، وتفتح آفاقًا جديدة للتكامل التقني والمعرفي بين البلدين. (Министерство экономики Германии, 1926)

أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في موسكو في نوفمبر ١٩٢٦،تقريرًا ميدانيًا إلى وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية في برلين، يتضمن تقييمًا أوليًا لمدى تنفيذ الاتفاقيات الزراعية والتعليمية التي تم توقيعها في سبتمبر من نفس العام. وقد استند التقرير إلى زيارات ميدانية، ومقابلات مع المسؤولين السوفييت، وملاحظات من الخبراء الألمان المشاركين في المشاريع . (Министерство экономики Германии, 1926)

أبرز ما ورد في التقرير:

١. بدأ تنفيذ الاتفاقية الزراعية في ثلاث مناطق ريفية، حيث تم توريد معدات ألمانية بنجاح، وبدأت أولى الدورات التدريبية للفنيين المحليين.
٢. أشار التقرير إلى تجاوب جيد من الجانب الروسي، رغم بعض التأخير في الإجراءات الجمركية والإدارية.
٣. تم افتتاح المعهد التقني الصناعي في موسكو رسميًا، بحضور ممثلين من الطرفين، وبدأت أولى البرامج التدريبية في مجالات الكهرباء والميكانيكا.
٤. أبدى الطلاب السوفييت المشاركون في برنامج التبادل الأكاديمي اهتمامًا كبيرًا، وتم تسجيل أول دفعة مرسلة إلى ألمانيا في أكتوبر ١٩٢٦.
٥. أشار التقرير إلى ضرورة تحسين التنسيق المالي، خاصة في ما يتعلق بتحويل المدفوعات وتغطية تكاليف التشغيل، واقترح تشكيل لجنة مالية مشتركة. (Немецкая дипломатическая миссия в Москве, 1926) .

واوضح التقرير إلى أن تنفيذ الاتفاقيات يسير بشكل إيجابي، وأن هناك رغبة واضحة من الطرفين في إنجاح المشاريع، رغم الحاجة إلى تحسين بعض الجوانب الإدارية واللوجستية.

أصدرت وزارة الخارجية الألمانية في ديسمبر ١٩٢٦،تقريرًا سنويًا يتضمن مراجعة شاملة للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الاتحاد السوفييتي خلال العام، ويقدّم توصيات استراتيجية للمرحلة المقبلة. وقد تم إعداد التقرير بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والبعثة الدبلوماسية في موسكو، استنادًا إلى الوثائق والمراسلات المتبادلة على مدار العام.

. (Немецкая дипломатическая миссия в Москве, 1926)

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم تنفيذ عدد من الاتفاقيات الصناعية والزراعية والتعليمية بنجاح، مع تسجيل تحسن ملحوظ في الأداء الإداري والتقني من الجانب السوفييتي.
٢. أشار التقرير إلى أن التعاون تجاوز الطابع التجريبي، وأصبح مؤسسيًا، خاصة بعد تأسيس مراكز تدريب ومعاهد تقنية مشتركة.
٣. تم التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن بين المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية، مع توصية بعدم التوسع في مجالات حساسة دون ضمانات قانونية واضحة.
٤. أوصى التقرير بتوسيع التعاون في مجالات الطاقة المتجددة، النقل البحري، والصناعات الكيميائية، مع التركيز على الابتكار التقني.
٥. كما تم اقتراح عقد مؤتمر اقتصادي سنوي لمراجعة الإنجازات وتحديث الاتفاقيات، على أن يُعقد بالتناوب بين برلين وموسكو.

وقد اشار التقرير إلى أن عام ١٩٢٦ مثّل نقطة تحول في العلاقات الألمانية–السوفييتية، وأن المرحلة المقبلة يجب أن تُبنى على أساس من الواقعية الاقتصادية، والمرونة التفاوضية، والتخطيط طويل الأمد (Министерство иностранных дел Германии – Отдел внешнеэкономических отношений, 1926)

أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية في يناير ١٩٢٧، مذكرة استراتيجية تتضمن الخطوط العريضة لتوسيع التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي، استنادًا إلى نتائج عام ١٩٢٦ وتوصيات التقرير السنوي الصادر في ديسمبر. وقد تم توجيه المذكرة إلى وزارة الخارجية والبعثة الدبلوماسية في موسكو، بهدف تنسيق الخطوات التنفيذية للمرحلة الثالثة من التعاون.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. تم اقتراح عقد مؤتمر اقتصادي جديد في برلين خلال النصف الثاني من عام ١٩٢٧، لمراجعة الاتفاقيات القائمة وتوقيع اتفاقيات جديدة.
٢. أوصت الوزارة بتوسيع التعاون في مجالات الصناعات الكيميائية، النقل البحري، والطاقة المتجددة، خاصة في ظل اهتمام الجانب السوفييتي بالتحديث التقني.
٣. تم التأكيد على ضرورة تحسين آليات الدفع وتحويل العملات، واقترحت الوزارة إنشاء وحدة مالية مشتركة لمتابعة العمليات التجارية.
٤. أوصت المذكرة بتعزيز التعاون الأكاديمي، من خلال زيادة عدد البعثات التعليمية، وتأسيس برامج بحثية مشتركة في مجالات الهندسة والعلوم التطبيقية.
٥. كما تم اقتراح إدراج بند خاص في الاتفاقيات الجديدة يتعلق بحماية الملكية الفكرية، لضمان حقوق الشركات الألمانية في الابتكارات التقنية.

وقد اوضحت المذكرة إلى أن عام ١٩٢٧ يجب أن يشهد انتقالًا من التعاون الثنائي إلى شراكة مؤسسية متعددة القطاعات، قائمة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد

أرسلت المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي في فبراير ١٩٢٧، مذكرة رسمية إلى وزارة الاقتصاد الألمانية، عبر البعثة الدبلوماسية في موسكو، تتضمن ردًا تفصيليًا على المقترحات الألمانية لعقد مؤتمر اقتصادي جديد في برلين. وقد تناولت المذكرة موقف الجانب السوفييتي من جدول الأعمال المقترح، وشروط المشاركة، وأولويات التعاون للمرحلة المقبلة.

(Министерство экономики Германии – Отдел международного планирования, 1927)

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. وافقت المفوضية على عقد المؤتمر في برلين، وأكدت استعدادها لإرسال وفد رفيع المستوى يضم ممثلين عن القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية.
٢. أبدت اهتمامًا خاصًا بمناقشة التعاون في مجالات الصناعات الكيميائية والطاقة، مع التركيز على التقنيات الألمانية الحديثة.
٣. اقترحت إدراج بند خاص في جدول الأعمال يتعلق بالتعاون في مجال النقل البحري، خاصة في ما يتعلق بتطوير الموانئ الروسية على بحر البلطيق.
٤. وافقت على مناقشة آليات الدفع وتحويل العملات، واقترحت تشكيل لجنة مالية مشتركة قبل انعقاد المؤتمر لضمان سلاسة التفاوض.
٥. عبّرت عن تحفظ محدود بشأن بند حماية الملكية الفكرية، مطالبة بتوضيحات قانونية إضافية قبل التوقيع على أي اتفاقيات ذات طابع تقني حساس.

وقد اشارت المذكرة إلى أن الاتحاد السوفييتي يرى في مؤتمر برلين فرصة لتوسيع التعاون المؤسسي، وتحديث الإطار التعاقدي بما يتماشى مع تطورات المرحلة الصناعية الجديدة في كلا البلدين.

(Народный комиссариат внешней торговли РСФСР, 1927)

أصدرت وزارة الخارجية الألمانية في مارس ١٩٢٧، مذكرة تنظيمية تتضمن تفاصيل التحضيرات النهائية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، المقرر انعقاده في برلين خلال الصيف. وقد جاءت هذه المذكرة بعد موافقة رسمية من الجانب السوفييتي، وتبادل مذكرات بشأن جدول الأعمال والتمثيل الرسمي.

أبرز ما ورد في المذكرة:

١. تم تحديد موعد المؤتمر في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٢٧، على أن يُعقد في مقر وزارة الاقتصاد الألمانية، ويستمر لمدة خمسة أيام.
٢. أكدت الوزارة مشاركة وفود من الوزارات الاقتصادية والتعليمية والزراعية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الصناعي الألماني.
٣. تم الاتفاق على جدول أعمال يتضمن ستة محاور رئيسية: مراجعة الاتفاقيات السابقة، التعاون الصناعي، التعاون الزراعي، التعليم الفني، النقل البحري، والابتكار التقني.
٤. أوصت المذكرة بتشكيل لجان عمل متخصصة لكل محور، تضم خبراء من الطرفين، وتُكلّف بإعداد تقارير تنفيذية تُعرض في الجلسة الختامية.

٥. تم التنسيق مع وزارة الداخلية لتأمين الإقامة والتنقل للوفد السوفييتي، وتوفير خدمات الترجمة الفورية والوثائق الثنائية.

وقد اكدت المذكرة إلى أن مؤتمر برلين يمثل تتويجًا للمرحلة التأسيسية من التعاون الألماني– السوفييتي، ويُنتظر أن يضع الأسس المؤسسية لشراكة استراتيجية متعددة القطاعات. (Министерство иностранных дел Германии – Отдел международной координации, 1927)

مؤتمر برلين للتعاون الاقتصادي

افتُتح مؤتمر التعاون الاقتصادي بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي في العاصمة برلين، في يوليو ١٩٢٧، بحضور وفود رسمية من الوزارات الاقتصادية والتعليمية والزراعية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الصناعي والتقني من كلا البلدين. وقد أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية تقريرًا مفصلًا يوثق مجريات الجلسة الافتتاحية، والمداخلات الرسمية، والانطباعات الأولية. (Немецкая дипломатическая миссия в Берлине, 1927)

أبرز ما ورد في التقرير:

١. افتتح وزير الاقتصاد الألماني الجلسة بكلمة ترحيبية، أكد فيها على أهمية المؤتمر كمنصة لتوسيع التعاون المؤسسي، وتعزيز التكامل التقني بين البلدين.
٢. ألقى رئيس الوفد السوفييتي كلمة رسمية عبّر فيها عن تقدير القيادة السوفييتية للجهود الألمانية، وأكد على التزام الاتحاد السوفييتي بتطوير الشراكة في المجالات ذات الأولوية
٣. تم عرض جدول الأعمال الرسمي، الذي شمل ستة محاور رئيسية: الصناعة، الزراعة، التعليم الفني، النقل البحري، الابتكار، والتمويل.
٤. أبدى الطرفان استعدادًا لتشكيل لجان عمل مشتركة، تبدأ اجتماعاتها في اليوم التالي، وتُكلّف بإعداد مسودات الاتفاقيات الجديدة.
٥. أشار التقرير إلى أن الأجواء كانت إيجابية، وأن الوفود أظهرت مستوى عاليًا من المهنية والانفتاح، مما يعكس نضج العلاقات الثنائية.

وقد اوضح التقرير إلى أن الجلسة الافتتاحية وضعت أساسًا متينًا لانطلاق مفاوضات تفصيلية، وأن مؤتمر برلين يُتوقع أن يُنتج اتفاقيات نوعية تُعزز التعاون الألماني–السوفييتي في المرحلة المقبلة

في أعقاب الجلسة الافتتاحية لمؤتمر برلين الاقتصادي، بدأت اللجان الفنية المشتركة أعمالها في مناقشة محاور التعاون المقترحة. وقد أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية تقريرًا مرحليًا يوثق نتائج أولى جلسات العمل، ويعرض أبرز النقاشات التي دارت بين الوفدين، فضلا عن مسودات الاتفاقيات الأولية (Немецкая дипломатическая миссия в Берлине, 1927) .

أبرز ما ورد في التقرير:

١. ناقشت لجنة التعاون الصناعي إمكانية تأسيس مصنع مشترك لإنتاج المعدات الكهربائية في الأراضي السوفييتية، بتمويل ألماني جزئي وتدريب تقني ألماني.
٢. اقترحت لجنة الزراعة تطوير نموذج زراعي تجريبي في منطقة فولغا، يعتمد على تقنيات ألمانية في الري والتسميد، مع مشاركة خبراء من الجانبين.
٣. تناولت لجنة التعليم الفني توسيع برامج التبادل الأكاديمي، وإنشاء قسم ألماني في المعهد التقني السوفييتي بموسكو، لتدريس مناهج هندسية متقدمة.

٤. طرحت لجنة النقل البحري مشروعًا لتحديث ميناء لينينغراد، بالتعاون مع شركات ألمانية متخصصة في البنية التحتية البحرية.
٥. بدأت لجنة الابتكار التقني بصياغة مسودة اتفاقية لحماية الملكية الفكرية، تشمل تسجيل الابتكارات المشتركة وتحديد حقوق الاستخدام التجاري.

وقد اوضح التقرير إلى أن الجلسات الأولى اتسمت بالجدية والمرونة، وأن هناك توافقًا مبدئيًا على معظم البنود، مع الحاجة إلى مراجعة قانونية قبل التوقيع النهائي.

(Министерство экономики Германии – Отдел двусторонних отношений, 1927)

أختُتم مؤتمر التعاون الاقتصادي بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي في برلين نهاية يوليو ١٩٢٧، ، بعد خمسة أيام من المداولات المكثفة بين الوفود الفنية والدبلوماسية. وقد أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية تقريرًا ختاميًا يوثق نتائج الجلسات النهائية، والاتفاقيات التي تم توقيعها، والتوصيات المستقبلية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم توقيع أربع اتفاقيات جديدة تشمل:
أ- إنشاء مصنع مشترك للمعدات الكهربائية في روسيا.
ب- تطوير نموذج زراعي تجريبي في منطقة فولغا.
ج- تأسيس قسم ألماني في المعهد التقني السوفييتي بموسكو.
د- تحديث ميناء لينينغراد بالتعاون مع شركات ألمانية.
٢. تم اعتماد بروتوكول خاص لحماية الملكية الفكرية، يشمل تسجيل الابتكارات المشتركة وتحديد حقوق الاستخدام التجاري.
٣. أوصت اللجان المشتركة بإنشاء هيئة تنسيق دائمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات، وتقديم تقارير فصلية إلى الحكومتين.
٤. عبّر الطرفان عن ارتياحهما لمستوى التعاون، وأكدا على أهمية عقد مؤتمر سنوي لمراجعة التقدم وتحديث الاتفاقيات.
٥. أشار التقرير إلى أن المؤتمر عزز الثقة المتبادلة، ومهّد الطريق لتوسيع التعاون نحو مجالات جديدة مثل الصحة العامة والبيئة. (Министерство экономики Германии – Отдел двусторонних отношений, 1927)

أشار التقرير إلى أن مؤتمر برلين مثّل نقلة نوعية في العلاقات الألمانية–السوفييتية، وأرسى دعائم شراكة استراتيجية متعددة القطاعات، قائمة على التخطيط المشترك والاحترام المتبادل.

أصدرت المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية في أغسطس ١٩٢٧، تقريرًا داخليًا موجّهًا إلى مجلس مفوضي الشعب، يتضمن تقييمًا شاملًا لنتائج مؤتمر برلين الاقتصادي، الذي عُقد في يوليو من نفس العام. وقد استند التقرير إلى ملاحظات الوفد السوفييتي، وتحليل الاتفاقيات الموقعة، وتقدير مدى توافقها مع الخطط الاقتصادية الوطنية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. اعتبر التقرير أن المؤتمر مثّل تقدمًا ملموسًا في العلاقات الثنائية، خاصة في مجالات التصنيع والتدريب الفني.
٢. أشار إلى أن الاتفاقيات الموقعة تتماشى مع أهداف الخطة الخمسية السوفييتية، لا سيما في ما يتعلق بتحديث البنية التحتية الصناعية والزراعية.

٣. أوصى بتسريع تنفيذ مشروع المصنع المشترك للمعدات الكهربائية، مع تخصيص موارد إضافية من وزارة الصناعة الثقيلة. (Министерство экономики Германии – Отдел двусторонних отношений, 1927 .)

٤. عبّر عن ارتياح تجاه التعاون الأكاديمي، واقترح توسيع برنامج التبادل ليشمل مجالات الكيمياء التطبيقية والهندسة المدنية.

٥. أبدى تحفظًا بشأن بعض البنود المالية، خاصة المتعلقة بتحويل العملات، ودعا إلى مراجعة بنود الدفع قبل بدء التنفيذ الكامل.

اوضح التقرير إلى أن مؤتمر برلين وضع أساسًا متينًا لشراكة اقتصادية طويلة الأمد، وأن المرحلة المقبلة يجب أن

تركز على التنفيذ العملي، وتقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع المشتركة.

(Министерство экономики Германии – Отдел двусторонних отношений, 1927)

أصدرت وزارة الصناعة الثقيلة السوفييتية في سبتمبر ١٩٢٧، تقريرًا رسميًا يتضمن تفاصيل بدء تنفيذ مشروع المصنع المشترك لإنتاج المعدات الكهربائية، الذي تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر برلين الاقتصادي. وقد تم توجيه التقرير إلى المفوضية الشعبية للتجارة الخارجية والبعثة الألمانية في موسكو، بهدف التنسيق الفني والإداري.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم اختيار موقع المصنع في ضواحي مدينة نيجني نوفغورود، نظرًا لقربه من مصادر الطاقة وسهولة الوصول إلى خطوط النقل.
٢. وصلت أولى الشحنات من المعدات الألمانية إلى الميناء الروسي، وتم نقلها إلى الموقع تحت إشراف فريق فني مشترك.
٣. بدأ العمل في تجهيز البنية التحتية، بما في ذلك الأساسات، خطوط الكهرباء، ومرافق التخزين، وفقًا للمخططات الهندسية الألمانية.
٤. تم تشكيل لجنة تشغيل مشتركة تضم مهندسين من الطرفين، تتولى الإشراف على مراحل البناء والتجهيز، وتقديم تقارير أسبوعية.
٥. أشار التقرير إلى أن المرحلة الأولى تسير وفق الجدول الزمني المحدد، مع توقع بدء الإنتاج التجريبي خلال الربع الأول من عام ١٩٢٨.

أكد التقرير إلى أن المشروع يمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون الصناعي بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، ويُتوقع أن يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، ونقل المعرفة التقنية بشكل مباشر.

(Народный комиссариат тяжёлой промышленности СССР, 1927)

أصدرت المفوضية الشعبية للزراعة في أكتوبر ١٩٢٧، تقريرًا ميدانيًا يوثق انطلاق المرحلة الأولى من مشروع النموذج الزراعي التجريبي في منطقة فولغا، والذي تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر برلين الاقتصادي. وقد تم إعداد التقرير بالتعاون مع الفريق الفني الألماني، وتضمّن تفاصيل التنفيذ، التحديات الأولية، والتوقعات المستقبلية.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم اختيار موقع المشروع في منطقة زراعية ذات كثافة إنتاجية متوسطة، بهدف اختبار فعالية التقنيات الألمانية في ظروف مناخية متنوعة.

٢. وصلت أولى المعدات الزراعية الألمانية، بما في ذلك أنظمة الري الحديثة، آلات الحصاد، وأجهزة التخزين، وتم تركيبها بإشراف مشترك.
٣. بدأت أولى الدورات التدريبية للفنيين المحليين، بإشراف خبراء زراعيين ألمان، وبلغ عدد المشاركين في المرحلة الأولى ٤٥ متدربًا.
٤. تم إنشاء وحدة بحث ميدانية لتوثيق نتائج التجارب الزراعية، وتقديم توصيات علمية لتوسيع النموذج في مناطق أخرى.
٥. أشار التقرير إلى تحديات تتعلق بتكييف المعدات مع التربة المحلية، واقترح إدخال تعديلات تقنية بالتنسيق مع الشركات الألمانية المصنعة)

توصل التقرير إلى أن المشروع يسير وفق الخطة، ويُتوقع أن يُحدث نقلة نوعية في أساليب الزراعة السوفييتية، ويعزز الاعتماد على التقنيات الحديثة في الإنتاج الغذائي.

(Народный комиссариат тяжёлой промышленности СССР, 1927)

أصدرت وزارة التعليم الفني السوفييتية في نوفمبر ١٩٢٧، تقريرًا أوليًا حول نتائج أولى دفعات برنامج التبادل الأكاديمي مع ألمانيا، والذي تم تفعيله عقب مؤتمر برلين الاقتصادي. وقد تضمّن التقرير تقييمًا لمستوى الطلاب المشاركين، مدى استفادتهم من البرامج الألمانية، والتوصيات لتوسيع المبادرة.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم إرسال أول دفعة مكوّنة من ٣٠ طالبًا سوفييتيًا إلى مؤسسات تعليمية ألمانية متخصصة في الهندسة الكهربائية، الميكانيكا التطبيقية، وتصميم الآلات.
٢. أشار التقرير إلى أن الطلاب أظهروا مستوى جيدًا من التفاعل والانضباط، وأن المؤسسات الألمانية وفّرت بيئة تعليمية متقدمة.
٣. تم تنظيم زيارات ميدانية للطلاب إلى مصانع ألمانية، بهدف ربط التعليم النظري بالتطبيق العملي، وهو ما لقي استحسانًا كبيرًا من المشاركين.
٤. أبدى الجانب الألماني استعدادًا لاستقبال دفعات إضافية، واقترح إدراج مجالات جديدة مثل الكيمياء الصناعية وهندسة الطاقة.
٥. أوصى التقرير بإنشاء وحدة متابعة مشتركة لتقييم الأداء الأكاديمي، وتقديم الدعم اللغوي والثقافي للطلاب السوفييت في ألمانيا.

انتهى التقرير إلى أن برنامج التبادل الأكاديمي يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء قاعدة معرفية مشتركة، ويُتوقع أن يسهم في تطوير الكوادر الفنية السوفييتية وفقًا للمعايير الأوروبية.

((Народный комиссариат профессионального образования СССР, 1927)

أصدرت وزارة الاقتصاد الألمانية في ديسمبر ١٩٢٧، تقريرًا سنويًا يتضمن تقييمًا شاملًا لمردود التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي خلال العام، وذلك في ضوء الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر برلين والمشاريع التي دخلت حيز التنفيذ. وقد أعد التقرير قسم التخطيط الدولي، ووجّه إلى الجهات المعنية لتحديد أولويات المرحلة المقبلة.

أبرز ما ورد في التقرير:

١. تم تنفيذ أربعة مشاريع رئيسية بنجاح: المصنع الكهربائي المشترك، النموذج الزراعي في فولغا، برنامج التبادل الأكاديمي، وتحديث ميناء لينينغراد.

٢. أشار التقرير إلى أن التعاون الصناعي حقق نتائج ملموسة، خاصة في نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر الفنية الروسية.
٣. تم تسجيل تحسن في الأداء الإداري واللوجستي من الجانب السوفييتي، رغم استمرار بعض التحديات في تحويل العملات وتسوية المدفوعات.
٤. أوصى التقرير بتوسيع التعاون في مجالات جديدة، مثل الصناعات الدوائية، إدارة الموارد المائية، والتعليم المهني المتخصص.

الخاتمة

تكشف تجربة ١٩٢٢–١٩٢٧ أنّ نجاح التعاون الألماني–السوفييتي لم يتوقّف على استعادة القنوات الدبلوماسية، بل على ترجمة الإرادة السياسية إلى قواعدٍ إجرائية ضابطة ضمانات قانونية، تحكيم مشترك، ولجان تنفيذية متخصّصة. أدّت هذه الأدوات إلى تقليص عدم اليقين الناجم عن احتكار التجارة الخارجية وضعف إنفاذ العقود، وسمحت بتوسيع العلاقة من تجارةٍ تبادلية إلى تصنيعٍ مشترك ونقل معرفة .كما يظهر أنّ التخصيص القطاعي)طاقة، سكك، صناعات ثقيلة، زراعة، تعليم تقني) والتدرّج المؤسسي)من تقارير واستبيانات إلى مؤتمرات واتفاقيات وهيئات متابعة) كانا مفتاحين لبناء الثقة. وتؤكّد القراءة المقارنة أنّ الاعتبارات الاقتصادية–المؤسسية رجحت كفّتها على الانقسامات الأيديولوجية، وأنّ قابلية النظام السوفييتي للتكيّف عبر صيغٍ تعاقدية مرنة—دون المساس بمبدأ السيادة الاقتصادية—أتاحت قيام شراكةٍ ذات مردودٍ ملموس على الطرفين. توصي الدراسة بمزيدٍ من التنقيب في الأرشيفين الألماني والسوفييتي حول عمل هيئات التحكيم واللجان المالية وآثارها على موجات التعاون اللاحقة أواخر العشرينيات وبدايات الثلاثينيات.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق الألمانية الرسمية (١٩٢٢–١٩٢٧)

1. **Reichswirtschaftsministerium.** *Bericht über die Perspektiven der wirtschaftlichen Zusammenarbeit mit Sowjetrussland.* Берлин, 10 ноября 1922 г.
2. **Deutsches Reichswirtschaftsministerium.** *Analyse der Antworten deutscher Wirtschaftsexperten zur wirtschaftlichen Zusammenarbeit mit Russland.* Берлин, 10 ноября 1922 г.
3. **Auswärtiges Amt und Reichswirtschaftsministerium.** *Entwicklung der deutsch-russischen Zusammenarbeit nach der Wiederaufnahme diplomatischer Beziehungen.* Середина 1923 г.
4. **Deutsche Wirtschaftsmission in Moskau.** *Vorläufige Ergebnisse der deutsch-russischen Wirtschaftszusammenarbeit.* Москва, весна 1924 г.
5. **Reichswirtschaftsministerium und Auswärtiges Amt.** *Revision der deutsch-sowjetischen Wirtschaftsabkommen.* Берлин, лето 1925 г.
6. **Reichswirtschaftsministerium, Abt. Industrieplanung.** *Denkschrift über industrielle Perspektiven.* Берлин, осень 1925 г.
7. **Auswärtiges Amt, Abt. Außenwirtschaft.** *Koordinationsmemorandum zur geplanten Konferenz.* Берлин, декабрь 1925 г.
8. **Deutsche Botschaft in Moskau.** *Bericht über die Eröffnungssitzung der Konferenz.* Москва, май 1926 г.
9. **Reichswirtschaftsministerium.** *Endbericht über technische Sitzungen und Industrieabkommen.* Москва, июнь 1926 г.
10. **Reichswirtschaftsministerium, Abt. Strategische Studien.** *Interne Bewertung der zweiten Phase der Zusammenarbeit.* Берлин, июль 1926 г.
11. **Reichswirtschaftsministerium.** *Bericht über landwirtschaftliche und Bildungsabkommen.* Москва, сентябрь 1926 г.
12. **Deutsche Mission in Moskau.** *Vorläufige Bewertung der Umsetzung sektoraler Abkommen.* Москва, ноябрь 1926 г.
13. **Auswärtiges Amt.** *Jahresübersicht über die deutsch-sowjetische Zusammenarbeit 1926.* Берлин, декабрь 1926 г.
14. **Reichswirtschaftsministerium, Abt. Internationale Planung.** *Strategische Denkschrift zum Beginn der dritten Phase.* Берлин, январь 1927 г.
15. **Auswärtiges Amt, Abt. Internationale Koordination.** *Organisation der Berliner Wirtschaftskonferenz.* Берлин, март 1927 г.
16. **Deutsche Mission in Berlin.** *Offizieller Bericht über die Eröffnung der Berliner Wirtschaftskonferenz.* Берлин, июль 1927 г.
17. **Reichswirtschaftsministerium, Abt. Bilaterale Beziehungen.** *Zwischenbericht über technische Sitzungen.* Берлин, июль 1927 г.
18. **Reichswirtschaftsministerium, Abt. Bilaterale Beziehungen.** *Schlussbericht und Unterzeichnung der Abkommen.* Берлин, июль 1927 г.

ثانيًا: الوثائق السوفييتية (١٩٢٥–١٩٢٧)

1. **Народный комиссариат внешней торговли СССР.** *Советская записка об оценке промышленного и технологического сотрудничества с Германией.* Москва, конец 1925 г.
2. **Народный комиссариат внешней торговли СССР.** *Ответ на немецкое предложение о совместной конференции.* Москва, январь 1926 г.
3. **Народный комиссариат внешней торговли РСФСР.** *Ответ на предложения о расширении сельскохозяйственного и образовательного сотрудничества.* Москва, август 1926 г.
4. **Народный комиссариат внешней торговли СССР.** *Внутренняя оценка итогов Берлинской конференции.* Москва, август 1927 г.
5. **Народный комиссариат тяжёлой промышленности СССР.** *Начало реализации совместного завода электрического оборудования.* Москва, сентябрь 1927 г.
6. **Народный комиссариат земледелия СССР.** *Опытный сельскохозяйственный проект в Поволжье.* Поволжье, октябрь 1927 г.
7. **Народный комиссариат профессионального образования СССР.** *Результаты первых партий академического обмена.* Москва, ноябрь 1927 г.

ثالثًا: الوثائق الصحفية والمنشورة

1. **Посол Германии в РСФСР.** «Доклад о вручении верительных грамот и возобновлении дипломатических отношений с Советской Россией». Опубликовано в: *Известия*, 7 ноября 1922 г., с. 4.